الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-30

الشروق

"سيد الرايس"!

عبد الناصر بن عيسى

أخيرا أصبح لـ1541 بلدية مترامية الأطراف في الجزائر، رؤساء يقودون قاطرتها، على أمل أن لا يكونوا مستنسخين، من تجارب ماضية، كان فيها شيخ البلدية يتعنتر بلقب "سيد الرايس"، ويتأفف من كونه رئيسا للقمامة من دون أدنى صلاحيات.

رئاسة المجلس الشعبي البلدي وحتى الولائي هي مشروع كبير، من المفروض أن يتحد لانجاحه المواطنون والجماعات المحلية. وإذا كان بعض المنتخبين أو ربما معظمهم لا يرون نجاحا لمهمتهم، من دون أن تهطل عليهم الأموال الطائلة من خزينة الدولة، وأحيانا يترددون ولا يعملون، خوفا من المتابعات القضائية التي جعلت شيوخ البلدية يناقسون بارونات الإجرام في الدخول إلى المحاكم، والإقامة في السجون، فلا أحد يوقف المشاريع الحضارية التي يمكن لأي شيخ بلدية أن يجسدها من خلال بعث أنظف بلدية أو أجملها أو أكثرها خضرة، ولا أحد سيقف في وجه رئيس بلدية يحارب البناء الفوضوي أو الاعتداء على الفضاء الغابي، أو يؤمنس لبلدية فاضلة لا كلام فاحش فيها، ولا اعتداء على كبار السن والمعوقين والبؤساء، بل سيجير الدولة على أن تساعده في مشروعه الحضاري إن أعطى أزهارا على أرض الواقع.

يقدم لنا التاريخ الحديث العديد من الزؤساء والزعماء الكبار، الذين قفزوا ببلدانهم إلى القمة من الذين نجحوا وأثاروا الإعجاب والاحترام، عندما كانوا رؤساء بلدية ومن بينهم الرئيس التركي الحالي رجب أردوغان، الذي قاد اسطنبول قبل أن يقود تركيا، لأجل ذلك أصبحت رئاسة البلدية في الكثير من البلدان هي الامتحان الحقيقي للرجال في عملهم السياسي والاجتماعي، بل أهم من قيادة المحافظات والولايات لدى العديد من الأمصار. ويكمن جمال القامرة في البلدية مقارنة بمناصب أخرى، في كون شيخ البلدية هو في العادة ابنها، وأهلها هم أقرب الناس إليه، فيجد السند منهم، وإذا أثمرت أعماله وجد التشجيع والتقدير وتثمين جهده، ويمكنه بعدها الحصول على عهدات أخرى يكمل بها مشاريعه الكبرى أو يرتقي بعدها إلى مناصب أخرى في الدولة.

لقد عجز شيوخ البلدية برغم تعدد انتماءاتهم الحزبية ومستوياتهم التعليمية وأعمارهم من أن يحققوا نموذجا واحدا ناجحا، من بين أكثر من ألف وخمسمائة بلدية، يقتدى به، فساروا جميعا على نهج انتظار أموال الدولة لأجل صرفها في مشاريع سطحية، عجزت عن علاج المرض الذي نخر جسد الجماعات المحلية.

قرأنا منذ سبع سنوات خبرين صدرا في يوم واحد، ولكن في صحيفتين مختلفتين، إحداهما تدعى "الشروق" الصادرة في تونس، والثانية هي "الشروق" الصادرة في الجزائر. جاء في الخبر الأول بأن الحكومة التونسية جمعت رؤساء بلديات ساحلية مثل تابل والحمامات وسوسة وطبرقة، من أجل تذكيرها بما يجب أن تقدمه للدولة من أموال خلال موسم السياحة الصيفي، بعد أن تستقبل مئات الآلاف من السياح الأجانب، وجاء في الخبر الثاني بأن رئيس حكومة الجزائر، وهو سابق طبعا، قد التقى بولاة وشيوخ بلديات المدن الساحلية، ومنحهم غلافا ماليا ضخما من أجل إنجاح الموسم الصيفي. ولكم أن تعلقوا على الخبرين كيفما شئتم.

التحالفات.. الحلقة المغلقة

● رغم التعديلات التي شملت قانون الانتخابات إلا أن التحالفات أضحت لصيقة بكل الانتخابات المحلية، جراء عدم امتلاك الأغلبية الساحقة من المقاعد، ومن هنا يبدأ نشاط الكواليس وينطلق معها البيع والشراء في تحالفات ظاهرها بريء وباطنها مشكوك في أمره، يأتي هذا رغم أنه كان من الأجدر إنهاء العمل بنظام المقاعد من خلال منح مقعد المير للمترشح الحائز على أكبر عدد من الأصوات، وهو الذي يختار أعضاء مجلسه سواء من شمن قائمته أو من القوائم المنافسة.. إذ في النهاية هو الذي سيحاسب أمام شعبه وأمام القانون.

هيأة شرفي بحاجة إلى لوجيسيال

● أمام التأخر الفظيع الذي شهدته عملية الإعلان عن نتائج الانتخابات المحلية على مستوى أغلب ولايات الوطن، عكس الانتخابات السابقة، فإنه أضحى من الضروري على هيأة شرفي التفكير في ابتكار برنامج أو تطبيق يسمح بإنجاز عملية تقسيم الأصوات وتوزيعها على المترشحين بهدف تحديد عدد مقاعد كل قائمة الكترونيا، علما أن المعطيات تختلف من بلدية إلى أخرى ومن ولاية إلى أخرى وذلك حسب عدد المقاعد وعدد المصوتين وكذا إجمالي الهيأة الناخبة، حيث أشار أحد المترشحين في هذا الصدد أنه من غير المعقول أن تستهلك العملية كل هذا الوقت، علما أن محاضر الفرز قد تم تحضيرها ليلة يوم الاقتراع، وأضحى من الضروري الاستنجاد بالتكنولوجيا في هذه العملية بدلا من الآلة الحاسبة.. ولم لا المرور إلى الانتخاب الالكتروني؟

ترقب كبير يسود مقرات الأحزاب المشاركة

نتائج المحليات.. "السوسبانس"

تترقّب مختلف التّشكيلات السياسية والقوائم الانتخابية التي شاركت في المحليات صدور النتائج النهائية لهذه الاستحقاقات، والتي تقدمها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات خلال الأيام القليلة القادمة، بعد استكمال كافة الإجراءات القانونية وانقضاء آجال الطعون.

عبد الرؤوف. ح

النتائج النهائية بعد انقضاء آجال الطعون

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أنه سيتم الإعلان، خلال هذا الأسبوع، عن "النتائج المؤقتة" لانتخابات تجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية التي جرت السبت الماضي، مشيرا إلى أنه سيتم الكشف عن النتائج النهائية بعد انقضاء آجال الطعون.

وأوضح شرفي، في تصريحات صحفية، أن نسبة المشاركة في هذا الاقتراع بعد غلق مكاتب التصويت بلغت 35,97 بالمائة بالنسبة للمجالس البلدية و34,39 بالمائة بالنسبة للمجالس للولائية.

وينص القانون الجزائري للانتخابات على تقديم الطعون بشأن النتائج خلال مدة أقصاها 96 ساعة من تاريخ اختتام الاقتراع، كما يمكن لرئيس السلطة المستقلة، إذا اقتضت الحاجة، تمديد هذه المدة بثمان وأربعين (48) ساعة كأقصى حد.

العملية معقدة وتحتاج إلى وقت

ينتظر أن تعرف عمليات فرز الأصوات، وتحرير المحاضر النهائية للنتائج الأولية للانتخابات المحلية والولائية التي جرت السبت، خلال الساعات القليلة القادمة، وذلك بسبب التعقيدات اللوجستية المرتبطة بعمليات التصويت المزدوجة، في المجالس البلدية والولائية، إضافة إلى عدد الكبير من عدد المرشحين، الذين تم انتخابهم عبر آلية انتخاب جديدة وهي القائمة المفتوحة، وهو ما يزيد من صعوبة عمليات الفرز، على أن يتم الإعلان عن النتائج الأولية المؤقتة خلال هذا الأسبوع، والنتائج النهائية بعد دراسة الطعون.

ترقب حفاظ الأحزاب التقليدية على الصدارة

يرى العديد من المتتبعين للشأن السياسي أن الأحزاب التقليدية الكبيرة ستحافظ على الصدارة بمناسبة الإعلان عن النتائج المؤقتة لمحليات نوفمبر الجاري، حيث يرتقب، وحسب محاضر الفرز التي تداولتها مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، حفاظ جبهة التحرير الوطني على الصدارة، يليها التجمع الوطني الديمقراطي في أغلب ولايات الوطن، في حين تترأجح باقي الأحزاب السياسية على غرار حركة مجتمع السلم وجبهة المستقبل وحركة البناء الوطني في المراتب الخمسة المتقدمة، مع التأكيد أن عديد من هذه التشكيلات حققت المرتب الأولى في عدد من الولايات سواء في المجلس الشعبي البلدي والولائي، كل هذا في انتظار إعلان سلطة شرفي عن النتائج النهائية.

الطّعون قد تحدث المفاجئة، لكن..

من المنتظر ومن الاعتيادي أن تقدم جل التشكيلات السياسية المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية طعونا حول النتائج المسجلة، على أمل الحصول على مقاعد إضافية، ويكون لها ذلك في حال كان الطعن قانونيا مسنودا بالأدلة التي تسمح لها بذلك، لكن والمتعارف عليه وفي أغلب الأحيان أن الطعون تضيف مقعدا او مقعدين، مع اختلاف طبيعة الانتخابات ونوعها.

التحالفات خيار لتعزيز التواجد

ينتظر أن تعرف المحليات الحالية، وبعد صدور النتائج النهائية، تحالفات نوعية وقوية تجمع بين الأحزاب الفائزة بالمقاعد، خصوصا في المجالس الشعبية البلدية، وهذا بغرض تعزيز التواجد داخل المجالس، وكذا التعاون في خدمة المواطن، على أن تكون التحالفات استراتيجية تخدم الأطراف المتحالفة، وبدورها ستبحث الأحزاب صاحبة العدد رالقليل من المقاعد على التحالف هي الأخرى من أجل تعزيز التواجد داخل المجالس.

الكلمة الأخيرة للسلطة وما أفرزه الصندوق

بعد انتهاء العملية الانتخابية يأتي دور السلطة الانتخابية من أجل استكمال باقي المراحل قبل الوصول إلى إعلان النتائج النهائية، حيث تتجه الأعين إلى السلطة الوطنية للانتخابات التي ستفصل في الامر وتقطع الشك باليقين وتحدد الفائز في هذه الانتخابات وأصحاب الحظ لتولي رئاسة وعضوية المجالس المحلية البلدية والولائية في العهدة القادمة.

الخبر
EL KHABAR

في حالة غياب مرشحي إجماع

انتخابات في الأفالان لاختيار "الأميار"

أعلنت قيادة حزب جبهة التحرير الوطني اللجوء إلى انتخابات داخلية لاختيار مرشحي الحزب لانتخاب رؤساء المجالس الشعبية والولائية المقررة في الأسبوعين المقبلين، في حالة الفشل في الاتفاق على تسمية ممثلي الحزب لهذا الاستحقاق.

ف. جمال

● في تعليمة موجهة لمسؤولي الحزب على المستوى المحلي، شدد أمين عام جبهة التحرير، أبو الفضل بعجي، على أهمية "وضع مصلحة الحزب فوق كل اعتبار" والحاجة لـ"وحدة كتلة الحزب وتماسك أعضائها" وعدم الانسياق وراء ما أسماها "الطموحات الشخصية التي تضر بمصلحة الحزب" في إشارة إلى التمرد والانشقاق والخيانة التي تطبع هذه المنافسات، وخضوع منتخبين لإغراءات المناصب مع كتل منافسة، ما أفقد الحزب عدة مجالس ومناصب في مواعيد انتخابية سابقة.

ونبه بعجي في التعليمة التي تحمل رقم 6 إلى أهمية "السعي لضمان توافق داخلي بين منتخبي الحزب على مستوى كل مجلس ولائي أو بلدي" لتزكية مرشح إجماع. واستدرك أنه في حالة تعذر الحصول على اتفاق يتم اللجوء إلى انتخابات داخلية بين أعضاء كتلة الحزب لاختيار مرشح الحزب لرئاسة المجلس.

ومنح بعجي نفسه سلطة التدخل في اختيار المرشحين لانتخابات رئاسة المجالس متحدثا في التعليمة عن حقه "اتخاذ إجراءات في بعض المجالس البلدية والولائية"، يستهدف الإجراء أساسا حسب معلومات من الحزب، البلديات الكبيرة ومقر الولايات ورؤساء المجالس الشعبية الولائية.

وترك بعجي لمنتخبي الحزب على المستوى المحلي الخيار في عقد التحالفات شرط مراعاة "مصلحة الحزب وبما يخدم مصالح المواطنين" ووفق "المعطيات الخاصة بكل بلدية وولاية". كما انتقى بعجي تعابيره بعناية متجنبا التلويح بورقة العقوبات التي وظفها في مواعيد سابقة لإخضاع خصومه. مشيرا إلى فوز الأفالان في الانتخابات المحلية دون أن يرفق ذلك بأي معطيات رقمية، وسط تقارير بتراجع غير مسبوق لحصيلة الحزب والمقرر أن يترجم في تراجع مواقعه في المجالس البلدية والولائية. ويرجح أن يعتمد الحزب نفس الآلية أي التزكية أو الانتخابات الداخلية لاختيار مرشحي الحزب لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة المقررة أواخر الشهر الجاري، رغم صعوبة التحكم في طموحات المنتخبين الذين يرون فيها فرصة يجب استغلالها على أمل الانتقال إلى طبقة البرلمانيين.

وشهدت انتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة في مواعيد سابقة، عمليات تمرد عادت بالفائدة على مرشحي أحزاب أخرى، منها العاصمة.

وحسب معطيات من مجلس الأمة، فإن عهدة 27 عضوا في كتلة جبهة التحرير الوطني، ستنتهي في أواخر ديسمبر المقبل، وهي مهمة صعبة مع تراجع رصيد الحزب في المجالس المحلية ونية أحزاب منافسة في الظفر بمكانة في الغرفة الثانية للبرلمان والاستفادة من المنافع التي تتيحها للفائز وللحزب، من خلال ضمان تمويل عمومي لميزانية الأحزاب السياسية التي تحوز على عضوية البرلمان.

ف. ج

سلطة الانتخابات تأخذ كامل وقتها لإعلان النتائج

حالة من الترقب وسط الأحزاب والناخبين

● تأخر الإعلان عن نتائج الانتخابات من قبل هيئة محمد لميات

ت

جوان الماضي، لم يتم الإعلان عن النتائج المؤقتة، إلا بعد ثلاثة أيام أي في 15 جوان، أما بالنسبة للمحليات فمن حق سلطة الانتخابات قانونا استنفاذ مهلة 9 أيام كاملة من تاريخ إجراء الاقتراع قبل الإعلان عن النتائج بسبب طبيعة الانتخابات المحلية من حيث النظام القانوني الجديد القائم على القائمة المفتوحة وكثرة عدد الدوائر الانتخابية والقوائم المرشحين وتعقد عملية تجميع النتائج وتقديم الطعون.

وحسب أحكام الفقرة الرابعة من المادة 185 من قانون الانتخابات المادة تحوز للجنة الانتخابية الولائية مهلة أقصاها 96 ساعة من تاريخ اختتام الاقتراع، لإيداع محاضر النتائج مرفقة بالاعتراضات لدى أمانة المندوبية الولائية للسلطة المستقلة يمكن لرئيس السلطة المستقلة عند الاقتضاء تمديد هذا الأجل بـ48 ساعة.

ومنحت المندوبية الولائية مهلة أخرى بـ48 ساعة للفصل في الاعتراضات، ويمكن تمديد هذا الأجل لـ24 ساعة أخرى قبل إعلان النتائج المؤقتة، وفق أحكام المادة 186 من القانون. وبعد اكتمال هذه الإجراءات واستيفاء هذه الشروط يحق لكل مترشح ولكل حزب مشارك في هذه الانتخابات، الحق في الطعن في النتائج المؤقتة أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا 48 الموالية لإعلان النتائج، وأمام المحاكم الإدارية مهلة 5 أيام للفصل في الطعون.

وبعد اكتمال إجراءات الطعن يفتح المجال لتنصيب أعضاء المجالس الجديدة ثم الانتقال لمرحلة انتخاب رؤساء البلديات والمجالس الولائية، حيث نص القانون على مباشرة إجراءات التنصيب بعد 5 أيام من انتهاء آجال الطعون.

ج. ف

قانون الانتخابات يتحدث عن حلول لها

مصير غامض للبلديات بلا مترشحين

● لم يتحدد بعد مصير المجالس البلدية عديمة القائمة رغم الانتهاء من الاقتراع، ولم تظهر إلى غاية الآن أي إشارات لإنهاء هذا الوضع غير الطبيعي، باستثناء تصريحات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون التي اعتبرتها وضعيات نادرة وعددها ثمانية أو تسعة وفي أقصى تقدير لا تتعدى 40 بلدية، قياسا بعدد البلديات الإجمالي 1541.

يوضح القانون أنه في حالة تعذر إجراء انتخابات تكون لجنة تسيير في انتظار أن تتهيأ الظروف وتنظيم انتخابات في هذه البلديات".

غير أن بعض الاجتهادات الإدارية والقانونية، تتحدث عن إمكانية استمرار نفس التشكيلة السابقة في ممارسة نشاطها التمثيلي، ما دام أن رئيس الجمهورية لم يقرر حل هذه الهيئات أو تكليف مندوبين إداريين لتسييرها كما جرى في بدايات الألفينيات.

وبالعودة إلى قانون الانتخابات الجديد، فإن مواده لا تتطرق إلى مخرج الانتخابات الجزئية الذي سبق وأن لجأت إليه السلطة بداية الألفينيات، باستثناء المادة 132 منه التي تتحدث عن إجراء انتخابات جزئية فقط، لاستخلاف مقعد شاغر بسبب الوفاة أو الاستقالة أو التعيين في وظيفة عضو بالحكومة أو عضو بالمجلس الدستوري سابقا".

الوالي السابق بشير فريك، طرح في تصريح سابق لـ«الخبر"، عدة فرضيات منها تعيين مندوبين ليتولون تسيير هذه المجالس إلى حين تقديم فتوى دستورية أو إجراء تعديلات في قانون الانتخابات الجديد.

ومن الفرضيات المطروحة بقوة في نظر فريك توسيع صلاحيات ولاة الجمهورية، لتعيين متصرفين إداريين أو مندوبيات. وينفي المتحدث إمكانية تدارك الوضع من قبل سلطة الانتخابات، لأنها مؤسسة ملزمة بتطبيق القوانين ولا مجال لها، يتابع فريك، للاجتهاد أو للتأويل.

ويعزو فريك هذا الوضع إلى اللجوء المفرط للإقصاءات بناء على التقارير الأمنية، وليس الاستناد للسوابق العدلية الصادرة عن الجهات القضائية، وهي ممارسات تمس بالبعد الديمقراطي للعملية الانتخابية.

م. ف. عثماني

في انتظار الكشف عن نتائج محليات 27 نوفمبر

الجزائريون يترقبون «الأميار» الجدد

فاطمة عاصم

بكثير من الشغف ما

يترقب الجزائريون ستسفر عنه النتائج الأولية للانتخابات المحلية التي جرت بداية الأسبوع الجاري، والتي قام فيها الشعب باختيار ممثليهم في المجالس الشعبية البلدية والولائية عبر الوطن بكل ارتياح.

هذا في الوقت الذي تعمل فيه بعض الصفحاتوالمواقع على إحداث ضجة بإعلانها عن نتائج غير رسمية هنا وهناك في وسائل التواصل الاجتماعي وعلى الأخص «الفايسبوك»، وتسريب أخبار عن اكتساح بعض الأحزاب لمجالس دون غيرها، وتبوأ أسماء معينة لبعضها ، والتحالفات الجارية بين مختلف التيارات الحزبية التي لم تصل إلى نسبة 35 بالمائة التي تمثل الأغلبية من أجل الفوز برئاسة المجلس الشعبي البلدي أو الولائي.

فيما يلاحظ أن الكثير من المواطنين يجهلون حيثيات القانون العضوي الجديد للانتخابات، ولا يعلمون طريقة اختيار رؤساء المجالس، ظنا منهم أن الفائز بها من يكون الأكثر تصويتا عليه من قبل الشعب، في حين أنه ينبغي له أن يبلغ نصابا معينا يعادل أو يفوق 35 بالمائة من عدد الأصوات.

ومن المنتظر أن يتم الكشف عن النتائج النهائية بعد انقضاء آجال الطعون، كما أكد على ذلك رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات السيد محمد محمد شرفي غداة انتهاء عملية الاقتراع، وهذا وفقا لما تنص عليه المادة 185 من القانون العضوي للانتخابات في فصله الخاص بالانتخابات المحلية، الذي ينص على أن اللجنة الانتخابية الولائية مخول لها عملية جمع النتائج التي سجلتها وأرسلتها اللجان الانتخابية البلدية، ثم تقومبإيداع محاضر النتائج مرفقة بالاعتراضات لدى أمانة

المندوبية الولائية للسلطة المستقلة في أجل أقصاه 96 ساعة من تاريخ اختتام الاقتراع، فيما يسمح القانون لرئيس السلطة المستقلة بتمديد الآجال 48 ساعة أخرى كأقصى حد.

وعلى المندوبية الولائية للسلطة المستقلة أن تبت في الاعتراضات المسلمة لها، ويعلن منسقها عن النتائج المؤقتة لانتخابات المجالس البلدية والولائية في أجل لا يتعدى 48 ساعة من استلامها محاضر اللجنة الانتخابية الولائية، كما جاء في المادة 186 من القانون العضوي للانتخابات، والتي جاء فيه أيضا أنه يمكن التمديدعند الحاجة، بأربع وعشرين (24) ساعةبقرار من منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة.

وخول القانون في مادته هذه أي 186، لكل قائمة أو شخص أو حزب ترشّح لانتخابات المجالس الشعبية البلدية أو الولائية، الحق في الطعن في النتائج المؤقتة أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا، في أجل 48 ساعة الموالية لإعلان النتائج المؤقتة، حيث يلزم القانون المحكمة الإدارية بالفصل في هذه الطعون في مدة خمسة (5) أيام كاملة من تاريخ إيداعها، كما يمكن أيضا الطعن في حكم المحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا في أجل ثلاثة (3) أيام كاملة من تاريخ تبليغ الحكم، التي تفصل بدورها في الطعن في أجل خمسة (5) أيام كاملة من تاريخ إيداعه، ليكون قرار المحكمة الإدارية للاستئناف غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن، حيث تصبح نتائج انتخابات المجالس الشعبية البلدية و الولائية نهائية بقوة القانون، بانقضاء آجال الطعن القضائي المذكورة سالفا، وفي حالة الطعن القضائي في النتائج، تصبح النتائج نهائية بصدور أحكام نهائية بشأنها في كلتا الحالتين، ويتولى منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة نشر النتائج النهائية التي لا تكون قابلة لأي شكل من أشكال الطعن.

الجدير بالذكر أيضا أن السلطة المستقلة للانتخابات لم تعلن عن أي خروق في عملية التصويت، التي أسفرت عن نسبة مشاركة بلغت 35،97 بالمائة بالنسبة للمجالس البلدية و 34،39 بالمائة بالنسبة للمجالس للولائية في الاقتراع على المستوى الوطني، وهذا بعد غلق مكاتب التصويت عبر الوطن.

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

أحزاب سياسية تثمّن غياب خطاب العنف والمقاطعة مع تراجع التزوير

ارتفاع نسبة المشاركة دليل على عودة الثقة في الصندوق

■ دفع التنمية المحلية مرتبط بالصلاحيات الممنوحة للمنتخبين في قانون البلدية والولاية

عبّر ممثلو تشكيلات سياسية تحدثت إليهم "المساء" عن رضاهم عن نسبة المشاركة الوطنية في الانتخابات المحلية، التي بلغت 35,97 بالمئة، وهي التي لم تتجاوز عتبة 23 بالمئة خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة، معتبرين ذلك بمثابة مؤشر لعودة ثقة الناخب في تكريس الإرادة الشعبية، وتراجع ظاهرة التزوير بفضل مجهود السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

شريفة عابد

كما أثنوا على الأجواء التي جرى في كنفها الاستحقاق الانتخابي، بعد أن غابت عنه الدعوات إلى المقاطعة والعنف، وغلبت عليه بدلا عن ذلك أولويات التنمية المحلية وتوفير مناصب الشغل وتحسين الإطار المعيشي للمواطن واستحداث الثروة.

واعتبر علي ربيج، نائب حزب جبهة التحرير الوطني ورئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والتشغيل بالمجلس الشعبي الوطني في تصريح لـ"المساء"، أن ارتفاع نسبة المشاركة في انتخابات السبت الماضي، مؤشر على عودة الثقة التدريجية للناخبين في الصندوق، بدليل ارتفاعها من 23 بالمئة في التشريعيات الماضية إلى 35,97 بالمئة في انتخابات بداية الأسبوع. وقال إن النسبة المعلن عنها قطعت الصلة بتضخيم نسب المشاركة التي كانت تخضع لحسابات سياسية، وعكست الدور الكبير الذي اضطلعت به السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات للحفاظ عل شفافية العملية الانتخابية رغم اختلالات معدودة وقعت خلال عملية التحضير للموعد الانتخابي.

وأكد ربيج، بخصوص المهام المنوطة بالمنتخبين المحليين، أن تحقيق التنمية المحلية بكل جوانبها مرتبط بإدراج إصلاحات جريئة على قانوني البلدية والولاية الموجودين قيد التعديل، من خلال منح صلاحيات أوسع للمنتخبين في اتخاذ القرارات خارج الإجراءات البيروقراطية والعراقيل الإدارية. واستشهد بالإحصائيات التي قدمها رئيس الجمهورية، بشأن البلديات الفقيرة عبر الوطن والمقدر عددها بـ 900 بلدية، بما يستدعي إيجاد حلول استعجالية لمعالجة المشاكل التنموية والتكفل بانشغالات الساكنة في مختلف المجالات.

واستحسن عبد العالي حساني، العضو القيادي في حركة مجتمع السلم، في تصريح لـ"المساء" نسبة المشاركة في انتخابات بداية الأسبوع، مرجعا ذلك إلى طبيعة الاستحقاق والعلاقة التي تربط المواطن بالمترشحين والثقة التي يضعونها في الشخص مما يولد تفاعلا أكثر لدى الناخبين.

وربط حساني، نجاح المنتخبين في تحقيق ما هو منتظر منهم في تحقيق تطلعات الساكنة، بالصلاحيات التي ستمنح لهم في مشروع قانون البلدية والولاية، بقناعة أن الصلاحيات الحالية محتكرة من طرف الإدارة متأسفا لتبني مقاربات وطنية لمعالجة قضاي ومشاكل الشأن المحلي وخاصة في مجال الاستثمار المنتج للثروة ومناصب الشغل. وسجل، أن حركة "حمس" ستقدم مقترحاتها لإثراء النقاش على مستوى اللجنة التي توجد بوزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم بما يخدم التنمية المحلية، مبديا استعدادها للتحالف مع الأحزاب الأخرى ضمانا لسيرورة المرفق العام، باستثناء من لديهم شبهات فساد.

التكامل بين البلديات ضروري لتجسيد التنمية الفعلية

وثمّن كمال بن خلوف، رئيس الكتلة البرلمانية في حركة البناء في تصريح لـ"المساء" الأجواء العامة التي ميزت العملية الانتخابية التي وصفها بالإيجابية، بعد أن غاب عنها خطاب العنف ودعوات المقاطعة في مقابل تسجيل مشاركة قوية لعنصر الشباب ضمن مؤشر إيجابي من شأنه تحقيق الإضافة المرجوة من الناخبين.

وأضاف أن نسبة المشاركة فيها عكست انخراط للناخب في المسار الدستوري الديمقراطي الخاص ببناء المؤسسات المنتخبة للجزائر الجديدة. وأكد بخصوص أولويات عمل المجالس القادمة، أنها يجب أن تخضع لعملية تقييم أولية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المستعجلة للساكنة.

وقال إن ترسانة القوانين المنتظر الإفراج عنها مستقبلا من شأنها تسهيل تجسيد مفهوم التنمية المحلية بعد توسيع صلاحيات المنتخبين في قانون البلدية والولاية وقوانين الجباية المحلية والاستثمار والعمومية، التي ستحقق انتقال البلدية من التسيير الى التنمية المحلية سواء ما تعلق بقضايا المواطنين وإعادة استثمار الموارد المحلية ووضعها في سياقها الطبيعي.

كما أكد أن الإصلاحات القانونية المنتظرة يجب أن تكون متماشية مع نظرة التكامل بين المجالس المحلية، من خلال استعانة البلديات الفقيرة بالغنية، ليس فقط من حيث التمويل وإنما من خلال منح الأراضي لإقامة مشاريع مقابل التشغيل والحصول على الجباية المحلية للبلديات الفقيرة وغيرها من الفرص التنموية التي ستتجسد برفع العراقيل البيروقراطية والإدارية.

وجه توصيات لمنتخبي الأفلان.. بعجي:

الحرص على مصلحة الحزب في إبرام تحالفات

أوصى الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني محمد بعجي، منتخبي الحزب الفائزين في الانتخابات المحلية الأخيرة، بالحرص على مصلحة الحزب في إبرام التحالفات، من خلال الإبقاء على تماسك الكتلة الحزبية الخاصة داخل كل مجلس بلدي أو ولائي، والابتعاد عن الطموحات الشخصية المضرة بمصلحة الحزب.

وشدد بعجي، في توصية خاصة وجهها للمنتخبين عبر أمناء المحافظات ورؤساء اللجان الانتقالية للمحافظات، تحوز "المساء" على نسخة منها، على أهمية "السعي الحثيث لتزكية مرشح إجماع لرئاسة المجلس الشعبي البلدي أو الولائي، مع الحرص على حضور كل المترشحين دون استثناء، وأن يكون أعضاء المجلس الولائي بمقر المحافظة الأم.

كما أوصى باللجوء الى انتخابات داخلية بين أعضاء الكتلة لاختيار مرشح الحزب لرئاسة المجلس البلدي أو الولائي، وهذا في حال تعذر الحصول على توافق، منبها في الأخير إلى ضرورة أن تكون التحالفات التي تبرم في إطار الحفاظ على مصالح المواطنين وفق المعطيات الخاصة بكل بلدية وولاية.

ش. عابد

قال رئيس مجلس الأمة، صالح ڤوجيل، إن الانتخابات المحلية حدث ديمقراطي بارز، والذي سيمكّن من استكمال مسار البناء المؤسساتي وتعزيز الديمقراطية التشاركية، وفق ما تعهد به رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في برنامجه الانتخابي وتلبية لمطالب الحراك الشعبي الأصيل الرامية إلى التغيير الديمقراطي.

وأفاد رئيس مجلس الأمة، صالح ڤوجيل، في كلمة له وجهها للجمعية 143 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في إسبانيا، تلاها بالنيابة عنه رئيس الوفد الجزائري، نائب رئيس مجلس الأمة، أحمد بناي، أنه يتعين على الدول حاليا تسليط الضوء على الوضع العالمي الراهن المتميز بتنامي ظواهر الإرهاب والإجرام المنظم العابر للحدود والتطرف، إلى جانب تفكك الدول وافتقار العلاقات الدولية للتوازن وتزايد وتيرة التدخلات العسكرية والسياسية الخارجية في الشأن الداخلي للعديد من الدول، مما خلق مناطق عدة غير مستقرة، مؤكدا التزام الجزائر بأجندة 2030، خصوصا ما تعلق بوجوب تنويع الاقتصاد الوطني، لما تشكله من فرصة استثنائية للجزائر من أجل تغيير نموذج نموها في إطار بناء الجزائر الجديدة، مع الحفاظ على الطابع والتوجه الاجتماعيين وكذا مبادئ المساواة التي تنص عليها النصوص التأسيسية للأمة الجزائرية.

وفيما يتعلق بكبرى المشاكل والأزمات الدولية الراهنة، ذكر ممثل رئيس مجلس الأمة، بدعم الجزائر لمسار الحوار الوطني بين الليبيين تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا وبلوغ موعد الانتخابات، وكذا سعيها الدؤوب للعمل إلى جانب الأشقاء في مالي للمضي قدما في تجسيد كافة أهداف ومبادئ اتفاق الجزائر، كما أنها تتطلع إلى إجراء الانتخابات الرئاسية وتحقيق أهداف المرحلة الانتقالية.

وبخصوص القضية الفلسطينية، أعرب رئيس الوفد البرلماني الجزائري، عن قلق الجزائر إزاء انسداد آفاق إيجاد حل عادل ونهائي للقضية الفلسطينية، مع تأكيد إدانتها بشدة استمرار الاحتلال الصهيوني في سياساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني الشقيق، وتنكره الكلي لمسار السلام ومقتضيات الشرعية الدولية، مجددا تمسكها والتزامها بمبادرة السلام العربية الرامية إلى تكريس حل الدولتين، مع تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتحرير كافة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها «الجولان» السوري، مجددا موقف الجزائر الداعم لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ودعوة الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها القانونية تجاه الشعب الصحراوي وضمان حقوقه غير القابلة للتصرف.

نسرين فليسي

الشعب

الخبير في إصلاح العدالة، بن داود عبد القادر:

المحليات محطة هامة في مسار البناء المؤسساتي

يرى الخبير الوطني في مشروع إصلاح العدالة في الجزائر، وعضو هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة وهران-2 الأستاذ بن داود عبد القادر، أن الانتخابات المحلية ليوم 27 نوفمبر 2021 محطة هامة في مسار الإصلاح وترميم بناء مؤسسات الدولة، حيث عكست درجة الوعي لدى الهيئة الناخبة وحرص المواطنين على الاستقرار من خلال ممارسة سيادته الدستورية.

حوار: خالدة بن تركي

«الشعب": كيف تقيّمون مجريات العملية الانتخابية أول أمس؟

بن داود عبد القادر: الانتخابات المحلية الحالية والولائية محطة هامة لاستكمال ترميم بناء مؤسسات الدولة وتبقى بعدها انتخابات تجديد أعضاء مجلس الأمة بالاقتراع غير المباشر وتنتهي العملية، وتقييم العملية بعد استكمال جميع مراحلها وبعد إعلان النتائج متروك لصاحب الاختصاص الأول رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، مع تسجيل الفارق بين مرحلة نفاذ القانون 19-07 المنشئ للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ومرحلة القانون العُضوي 21-01 المُؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي للانتخابات الجديد في الجزائر الجديدة بصدد مكتسبات صلاحيات السُّلطة الوطنية وأداء مهامها في استقلالية.

■ وما ميزة هذه الانتخابات مقارنة بالاستحقاقات السابقة؟

■■ ما ميز هذه العملية الانتخابية المحلية عن المواعيد السابقة ارتفاع درجة الوعي عند الهيئة الناخبة، وكذا حرص المواطن على تأدية واجبهم الانتخابي لضمان استقرار بلدهم، فكما استطاع تجاوز ضغوطات جائحة كورونا وظروفها الاقتصادية، يمكنه تجاوز مختلف أنواع الضغوطات الصحية الدولية وحتى الإقليمية من أجل الحفاظ على الوطن.

■ تحدث مراقبون عن شفافية ونزاهة الاقتراع، ما هي مؤشراته؟

■■ شفافية ونزاهة الاقتراع مطلوبة في المرحلة الراهنة أكثر مما مضى، بالنظر لخصوصية المرحلة وتداعياتها الاقتصادية الداخلية والصحية والسياسية الإقليمية والعالمية، والمؤشرات هي وجود مراقبين في حد ذاته ضمانة على الشفافية والنزاهة، ومدى نزاهة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ومدى استقلاليتها وكونها تمارس صلاحياتها المخولة لها قانونا للحفاظ على مكتسبات اختيارات الشعب في صيانة الأمانة وضمان عدم تداخل

■ للمرة الثانية يتم الانتخاب بطريقة القائمة المفتوحة، هل بدأ الناخبون يتأقلمون مع هذا النمط حسبما تابعتم خلال أطوار العملية الانتخابية وهل لهذا النظام دور في الاختيار السليم للمنتخبين؟

■■ نظام القائمة المفتوحة أثبت جدارته والهيئة الناخبة فعلا بدأت تتأقلم مع هذا النمط الذي أثبت نجاعته. فقط تمنينا لو كانت القوائم الانتخابية تحتوي على صور المترشحين وليس فقط أسمائهم من باب التسهيل على كبار السن وعلى الأميين الذين يتعرفون على كفاءات أبناء بلدياتهم بصورهم وليس بكتابة أسمائهم، وتبقى هذه النقائص الصغيرة دروسا للمستقبل، عسى أن تأخذها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وهيئتها الاستشارية بعين الاعتبار.

■ سُجل ارتفاع في نسبة المشاركة مقارنة بالتشريعيات، لماذا في رأيكم؟

■■ كان منتظرا، مهما كانت نسبة المشاركة الانتخابية، أن تكون النسبة في المحليات أكبر من نسبة المشاركة في التشريعيات، والسبب معروف هو كثرة المنافسين على المجالس البلدية، ولأن الانتخابات المحلية تمس الحياة اليومية للسكان وانشغالاتهم وهي تؤثر بشكل مباشر على التنمية المحلية. وبعد الانتخابات المحلية يبقى الدور على المجلس الشعبي الوطني لمراجعة قانون الجماعات المحلية بإعطاء الصلاحيات اللازمة للمجالس الشعبية المنتخبة، حتى تكون مجالس فاعلة ولها دور إيجابي في تحقيق قفزات نوعية في التنمية المحلية وإنعاش الاقتصاد المحلي والاستجابة للانشغالات المواطنين.

■ تقصدون أن المسؤولية مشتركة بين الجميع؟

■■ أكيد، لأن الحفاظ على الجزائر وتحقيق الرخاء لجميع الجزائريين هدف مشترك عند الجميع، وتبقى المساعي لتحقيق الهدف مهمة الجميع، كل واحد من موقعه وطريق الألف ميل تبدأ بخطوة، والخطوات بدأت على أمل أن تستمر، لأن التوقف عن الحركة يعتبر تراجعا غير مرغوب فيه.

والمطلوب من الفائزين في الانتخابات، اعتماد المقاربة بالكفاءات وأن يضعوا

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

TIZI OUZOU

Le jeu des alliances commence

En dehors de celles où une seule liste était présente, la plupart des communes ne devraient connaître leur premier responsable qu'à l'issue de longues et éprouvantes tractations entre les candidats élus. Cela pourrait même aboutir à des blocages pour des questions d'ego. Il reste que pour bon nombre d'observateurs, les enjeux et les intérêts sont si importants que l'on risque de voir des promesses et engagements signés par les uns et les autres pour arriver à asseoir une majorité souvent relative. Ces élections auront révélé aussi les limites de la loi électorale. Pratiquement au sein de toutes les assemblées, la gent féminine ne sera pas présente. «Pourquoi le législateur n'a pas reconduit la parité hommes-femmes au sein des assemblées ?», s'interroge-t-on çà et là. S'agissant de l'APW, l'alliance FFS-FLN et RND sera probablement, voire sûrement à nouveau reconduite comme en 2012 et 2017. Le FFS avec 15 sièges doit compter sur le FLN (5 sièges) et le RND (4) pour obtenir une majorité relative qui ferait de son candidat le président de l'assemblée. Le plus vieux parti «d'opposition» ne cesse de proclamer et réclamer la prévalence du politique car derrière chaque liste indépendante se cache un parti politique du fait de son parrainage et de la composante souvent une dissidence conjoncturelle.
Les listes indépendantes ont obtenu 9 sièges pour «Assirem», et «Tagmats» et «Thighri Bugdud» 7 sièges chacune. En attendant la proclamation définitive des résultats par la Cour constitutionnelle, les spéculations vont bon train.

Rachid Hammoutène

BEAUCOUP D'ASSEMBLÉES RISQUENT D'ÊTRE BLOQUÉES FAUTE DE MAJORITÉ

L'élection des P/APC suspendue au jeu des alliances

Même après l'annonce des résultats des urnes, des millions d'Algérien(ne)s ne savent pas qui est le nouveau premier magistrat de leurs communes ou le président de l'Assemblée populaire de wilaya. Cette situation kafkaïenne a été prédite par beaucoup d'observateurs dès l'annonce des (légers) amendements apportés aux articles 64 et 65 du code communal, fin août dernier. Contrairement au mode d'élection des maires appliqué en 2017, les nouveaux P/APC ne peuvent pas nécessairement être issus des listes ayant obtenu le plus de voix à l'issue du scrutin. Cela, sauf si la liste vainqueur des urnes s'est adjugée la majorité absolue des sièges de l'assemblée, à savoir 50+1. Chose qui est très rare, notamment dans les communes à forte concentration démographique. Dans le cas où aucune liste n'a obtenu la majorité absolue des sièges ou 35% au moins des sièges, toutes les listes peuvent présenter, chacune, un candidat, selon l'article 65 amendé du code communal. Les modifications contenues dans l'article 65 (lire l'encadré) non seulement favorisent le jeu des alliances, mais risquent d'entraîner les assemblées élues dans des blocages insurmontables. Cette disposition réglementaire n'est, finalement, que le remake du fameux article 80 de l'ancien code électoral, lequel avait pour rappel entravé le bon fonctionnement de centaines d'assemblées à l'échelle nationale. Pourquoi rééditer une loi qui a montré ses limites et favorisé le recours aux alliances inter-listes et intra-listes et à la *«ch'kara»* (argent sale) pour la désignation des maires ? A l'époque, on se rappelle que bien des candidats mal classés avaient fini par être élus par leurs pairs au poste de premier magistrat de la commune grâce au jeu des coulisses. C'était le cas à Corso et Ammal dans la wilaya de Boumerdès, où le jeu des alliances a souri à des candidats de listes ayant obtenu deux sièges devant d'autres qui en ont raflé 6 et 5 à l'issue du scrutin. Et rien n'indique qu'un tel scénario ne va pas se répéter cette fois ailleurs.

UN MODE DE SCRUTIN QUI ENCOURAGE LA «CH'KARA»

Dans une contribution à *El Watan*, Abdelkader Cherrar, ex-député, avait alors écrit à juste titre que *«tous les modes de scrutin sont imparfaits, mais celui-ci l'est davantage. Il dénature l'élection en permettant à des élus provenant de listes minoritaires d'accéder au poste de président d'une assemblée censée être conforme au choix souverain de la population». «Quel respect des institutions de l'Etat attend-on du citoyen, lorsqu'il voit un individu, seul élu de sa liste, choisi par la combine et la puissance de l'argent pour être le primus inter pares et devenir maire ? C'est Ubu roi»*, s'est-il demandé. Cette sentence vieille de dix ans est plus que jamais d'actualité. *«Cette loi est contraire aux principes du suffrage universel. On n'a qu'à s'inspirer de ce qui se fait dans les pays démocratiques. A quoi sert le vote si, au final, le P/APC est élu par ses pairs et pas par la population ?»* s'offusque un retraité des Télécom. Les tractations font rage depuis la soirée de samedi dernier dans des centaines de communes du pays. A Boumerdès, la majorité fait défaut dans 25 des 32 APC de la wilaya. A Boudouaou, les 23 sièges de l'APC ont été partagés entre cinq listes dont aucune n'a obtenu 35% des sièges. Toutes ont le droit de présenter un candidat au poste de maire. A Bordj Menaiel, la bataille des coulisses oppose deux groupes d'indépendants (8 sièges chacun). Et le P/APC sera issu de la liste qui ralliera à sa cause 4 autres élus au moins pour s'offrir la majorité. En sus de favoriser le recours aux tractations politiques, l'article 65 ne précise pas si les candidats au poste de P/APC devaient être classés 1er ou 2e... dans leur propre liste.

Cette imprécision donne libre cours à toutes les lectures et encourage le recours au jeu de coulisse et d'alliances entre amis et élus de la même liste. Le suspense mêlé à de l'incompréhension sont de mise dans des centaines d'autres communes et wilayas du pays. Car même le mode d'élection des P/APW est soumis à la même règle (art 59 du code de wilaya), qui avait permis par le passé à plusieurs élus de s'adjuger ce poste grâce à la *«ch'kara»*.

Pour lutter contre ce phénomène, *«assurer la stabilité des assemblées et interdire les marchandages entre coquins»*, des députés, affirme Abdelkader Cherrar dans sa contribution, avaient suggéré, il y a dix ans, que la liste arrivée première avec ou moins de 50% des voix prendrait la moitié et plus un siège du total de l'assemblée. Les autres listes se partageraient les sièges restants au prorata de leurs scores respectifs. Mais leurs *«amendements passèrent à la trappe»*.

Ramdane Kebbabi

CE QUE DIT LA LOI

Selon l'art 64 bis du code communal, les élus procèdent, sous la présidence du doyen d'âge, à l'élection du P/APC dans les cinq (5) jours qui suivent l'installation de l'APC. Avant les amendements apportés fin août dernier au code communal, le P/APC est connu dès l'annonce des résultats du scrutin. Ce poste revenait automatiquement au candidat, tête de liste, ayant obtenu la majorité des voix. En cas d'égalité des voix, est déclaré président le (la) plus jeune des candidats. Désormais, et comme le stipule le nouvel article 65 de la même loi, «le candidat à l'élection à la présidence de l'assemblée populaire communale, est présenté parmi la liste ayant obtenu la majorité absolue des sièges. Dans le cas où aucune liste n'a obtenu la majorité absolue des sièges, les deux (2) listes ayant obtenu trente-cinq pour cent (35%), au moins, des sièges peuvent présenter un candidat. Dans le cas où aucune des listes n'a obtenu les trente-cinq pour cent (35%), au moins, des sièges, toutes les listes peuvent présenter, chacune, un candidat. Dans le cas où aucune des listes n'a obtenu les (35%), au moins, des sièges, toutes les listes peuvent présenter, chacune, un candidat. L'élection a lieu à bulletin secret. Est déclaré P/APC le candidat ayant obtenu la majorité absolue des voix. Si aucun candidat n'obtient la majorité absolue des voix, un 2e tour a lieu entre les deux (2) candidats ayant été classés premier et deuxième. Est déclaré élu le candidat ayant obtenu la majorité des voix. En cas d'égalité des suffrages, est déclaré élu le candidat le plus âgé.» Le P/APW est élu selon le même mode de scrutin conformément à l'article 59 du code de wilaya.

R. K.

El Watan

Le Soir D'ALGERIE

ÉLECTIONS LOCALES

Le MSP et les indépendants en tête à l'APW de Constantine

Sans grande surprise, les résultats des élections locales du 27 novembre à Constantine ont imposé les indépendants comme nouvelle force sur l'échiquier politique de la wilaya.

Avec une majorité des communes notamment celles du chef-lieu, les indépendants ont, encore une fois, remporté la première place avec 8 sièges au niveau de l'Assemblée populaire de wilaya. Une place qu'ils partagent avec le MSP qui a obtenu également 8 sièges dans cette course. Selon les résultats provisoires, le RND a obtenu 7 sièges, devançant le FLN qui a eu 6 sièges et le Front El Moustakbal avec 5 sièges également.

Les autres formations, à savoir le Mouvement El Binaa, Liberté et Justice et le PJD (justice et développement) ont obtenu chacun 3 sièges. Ainsi, la nouvelle composante de l'Assemblée populaire de wilaya de la capitale de l'Est sera diversifiée mais le prochain P/APW ne sera connu qu'après les élections internes. L'on annonce déjà le début des appels aux alliances entre les différentes formations.

Pour la première fois, le nouveau P/APW ne sera pas du FLN ou du RND, les observateurs penchent plutôt vers une personnalité du MSP surtout que le P/APC de Constantine est issu du groupe des indépendants car ayant obtenu une majorité absolue avec 17 sièges sur 43 devant le RND et le MSP avec, respectivement, 14 et 12 sièges. À noter que les élections de renouvellement des Assemblées populaires communales (APC) et de wilaya (APW) se sont déroulées dans des conditions normales, et dans une ambiance sereine avec un taux de participation de 24,70% pour les APC et 23,76% pour les APW.

Ilhem Tir

LIBERTE

BEAUCOUP D'ASSEMBLÉES ÉLUES SONT SANS MAJORITÉ

Les partis face à la contrainte des alliances

Trois jours après la tenue des élections locales, l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) n'a toujours pas communiqué les résultats du scrutin. En attendant, les partis politiques et les indépendants continuent de compter leurs élus. Mais autant chez les états-majors des partis politiques que chez les candidats indépendants, le suspense n'est pas encore totalement levé. Des échos en provenance de certaines wilayas indiquent, en effet, que rares sont les assemblées où une majorité se dégage, notamment à l'élection des APW. Les partis politiques et les indépendants seront donc dans l'obligation de contracter des alliances pour pouvoir constituer une équipe dirigeante pour l'APW. Comme souvent, en pareilles circonstances, des surprises ne sont pas à exclure. Ainsi, selon nos informations, les partis politiques qui ont présenté plus de candidats ne sont pas forcément ceux qui ont glané le plus d'Assemblées communales ou de wilayas. C'est le cas, notamment, du FLN qui n'a pas pu sauvegarder sa place de première force politique partout dans le pays. L'ancien parti unique a perdu l'APW d'Alger et celle de Mostaganem, et il est loin d'être en tête à Bouira. Il s'agit là de wilayas où le parti politique avait coutume d'arriver le premier. Même pour les APC, il a perdu du terrain. Selon des informations concordantes, la formation de Baâdji n'a obtenu aucune commune à Blida et à Tizi Ouzou où pourtant, elle dirigeait 7 APC lors de la précédente législature. Même à Ouled-Derradj, commune natale d'Abou El-Fadhl Baâdji, secrétaire général du parti, c'est le Rassemblement national démocratique (RND) qui est arrivé en tête. Autre parti qui a perdu du terrain : le FFS. Le parti a, certes, sauvé la face dans ses fiefs traditionnels en arrivant en tête dans les APW de Tizi Ouzou et de Béjaia, mais il n'a obtenu que 5 sièges à l'APW d'Alger (sur 53 en jeu) et 5 à Bouira. Il a, en outre, perdu des APC emblématiques.

Chez les islamistes, les donnes disponibles confirment le recul du Mouvement de la société pour la paix (MSP) qui a perdu du terrain au profit du Mouvement El-Bina. Contacté hier, le chargé de la communication du MSP a refusé de donner des pronostics estimant que les données n'étaient pas encore disponibles. *"Il faut attendre les alliances"*, a-t-il indiqué. Mais comme la majorité des formations politiques, ce parti, présent dans 507 communes et une trentaine d'APW, devra laisser des plumes dans beaucoup de régions du pays.

En revanche, un parti politique nouvellement créé semble tirer son épingle de jeu : le Front El-Moustakbal. Il est annoncé en tête dans beaucoup d'Assemblées communales et de wilayas, même s'il n'a pas partout des majorités absolues. Ainsi, le parti d'Abdelaziz Belaïd est arrivé en tête au moins dans deux APW importantes, à savoir Alger et Bouira. Il est aussi le premier parti dans de nombreuses communes. Il fait, par ailleurs, jeu égal avec des listes indépendantes qui sont arrivées en tête dans beaucoup d'assemblées, notamment des APC.

Il reste que les nouvelles règles imposées par la loi électorale, stipulant que la présidence de l'Assemblée reviendrait à la liste dépassant 35% des suffrages, vont immanquablement redistribuer les cartes. Beaucoup de partis politiques et des indépendants seront, à la lumière de cette disposition, contraints à contracter des alliances pour constituer des majorités. Dans certains cas, des Assemblées ne sont pas à l'abri des blocages en raison d'impossibilité d'alliances.

ALI BOUKHLEF

LIBERTE

L'ÉDITO

PAR **HASSANE OUALI**

Primauté du politique

C'est une élection qui ne donne aucune visibilité de la carte politique nationale. Elle brouille plus qu'elle ne précise. Ce qui est l'exact contraire de la fonction d'une consultation populaire qui a, entre autres, pour objectif de redéfinir - le temps d'un mandat - les grandes tendances. Dans la continuité des législatives, les locales du 27 novembre ont amplifié l'émiettement des voix et surtout aggravé l'éclatement des courants politiques.

La clarification n'a pas eu lieu. Sauf la confirmation de la tendance abstentionniste devenue structurelle. Confinés dans l'angle mort de la vie politique nationale depuis au moins vingt ans, les partis ne se relèvent pas encore de la bourrasque du 22 Février qui leur a explosé à la figure. Ceux gravitant autour de la galaxie du pouvoir tentent de se recycler dans la nouvelle phase, mais sans trop y parvenir. Les majorités qu'ils constituent dans les Assemblées sont fausses et factices. Elles sont, en réalité, ultra-minoritaires. Celles de l'opposition sont tout aussi déroutées par la période post-Hirak. Le jeu politique proposé ne leur offre aucune perspective de redéploiement et de reconquête.

L'introduction du segment des "Indépendants", incolore et inodore, puisé dans la société civile sans identité claire, ne peut en aucun cas constituer une alternative aux partis. La société civile n'a pas vocation à se substituer à la société politique. Ainsi et au terme du processus du "renouvellement de l'édifice institutionnel", le pouvoir se retrouve sans socle politique solide. Une équation incertaine dès lors que l'intermédiation politique avec la société n'est pas reconstituée et la prééminence de l'administration sur la vie institutionnelle se pérennise. L'Exécutif continuera de puiser son personnel dans l'appareil bureaucratique qui, par nature, est réfractaire aux changements et aux dynamiques. Il est synonyme de conservatisme.

Et cela se vérifie au quotidien et le chef de l'État a lui-même constaté l'incapacité à mettre en application ses propres décisions. D'où l'urgence de revenir au politique et de réhabiliter la fonction de la politique qui ne peut être régentée par un arsenal administratif contraignant. Elle est l'espace naturel où se régule la vie nationale, qui arbitre pacifiquement les conflits qui traversent la société. Cela suppose, au préalable, un climat démocratique dans son double aspect substantiel et procédural, mais aussi et surtout des partis comme acteurs majeurs. ■

> *« Revenir au politique et réhabiliter la fonction de la politique qui ne peut être régentée par un arsenal administratif contraignant...*

LIBERTE

L'ÉDITO

PAR **HASSANE OUALI**

Primauté du politique

C'est une élection qui ne donne aucune visibilité de la carte politique nationale. Elle brouille plus qu'elle ne précise. Ce qui est l'exact contraire de la fonction d'une consultation populaire qui a, entre autres, pour objectif de redéfinir - le temps d'un mandat - les grandes tendances. Dans la continuité des législatives, les locales du 27 novembre ont amplifié l'émiettement des voix et surtout aggravé l'éclatement des courants politiques.

La clarification n'a pas eu lieu. Sauf la confirmation de la tendance abstentionniste devenue structurelle. Confinés dans l'angle mort de la vie politique nationale depuis au moins vingt ans, les partis ne se relèvent pas encore de la bourrasque du 22 Février qui leur a explosé à la figure. Ceux gravitant autour de la galaxie du pouvoir tentent de se recycler dans la nouvelle phase, mais sans trop y parvenir. Les majorités qu'ils constituent dans les Assemblées sont fausses et factices. Elles sont, en réalité, ultra-minoritaires. Celles de l'opposition sont tout aussi déroutées par la période post-Hirak. Le jeu politique proposé ne leur offre aucune perspective de redéploiement et de reconquête.

L'introduction du segment des "Indépendants", incolore et inodore, puisé dans la société civile sans identité claire, ne peut en aucun cas constituer une alternative aux partis. La société civile n'a pas vocation à se substituer à la société politique. Ainsi et au terme du processus du "renouvellement de l'édifice institutionnel", le pouvoir se retrouve sans socle politique solide. Une équation incertaine dès lors que l'intermédiation politique avec la société n'est pas reconstituée et la prééminence de l'administration sur la vie institutionnelle se pérennise. L'Exécutif continuera de puiser son personnel dans l'appareil bureaucratique qui, par nature, est réfractaire aux changements et aux dynamiques. Il est synonyme de conservatisme.

Et cela se vérifie au quotidien et le chef de l'État a lui-même constaté l'incapacité à mettre en application ses propres décisions. D'où l'urgence de revenir au politique et de réhabiliter la fonction de la politique qui ne peut être régentée par un arsenal administratif contraignant. Elle est l'espace naturel où se régule la vie nationale, qui arbitre pacifiquement les conflits qui traversent la société. Cela suppose, au préalable, un climat démocratique dans son double aspect substantiel et procédural, mais aussi et surtout des partis comme acteurs majeurs. ■

> *« Revenir au politique et réhabiliter la fonction de la politique qui ne peut être régentée par un arsenal administratif contraignant...*